

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي



مجلس دبي الاقتصادي يبحث تعزيز تنافسية الإمارة

يجري مركز دبي للتنافسية، الذراع التشغيلية للأمانة العامة لمجلس دبي الاقتصادي، مسحاً شاملاً عن تنافسية دبي 2011-2012 ويغطي مجموعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية سواء في المناطق الحرة لدبي أو مدينة دبي الرئيسية. وفي إطار رؤية المركز لأن تكون دبي في مقدمة المدن الأكثر تنافسية في العالم، يهدف المسح إلى إتاحة المجال لمراكز صنع القرار بدبي لتقييم آثار بعض قضايا السياسة العامة على مجتمع الأعمال المحلي، وبالتالي تقديم أطر مرجعية تساهم في رسم الاستراتيجيات والسياسات التي تعزز القدرة التنافسية للشركات المحلية في دبي عالمياً. وفي هذا السياق، يتطلع مجلس دبي الاقتصادي إلى أن يلقي هذا المسح تعاوناً فاعلاً من قبل الشركات العاملة في مختلف القطاعات المستهدفة للحصول على تقييم موضوعي يمثل رأي قطاع الأعمال المحلي بشأن مستوى تنافسية الإمارة مقارنة بمثيلاتها من الاقتصاد. وينقسم المسح إلى عشر أقسام من الأسئلة والتي تغطي مختلف النواحي المؤثرة على تنافسية المنشآت العاملة في دبي، هي: خصائص المنشآت ومجال نشاطها، والأداء الاقتصادي الكلي، وجاذبية الاستثمارات الأجنبية، والحوكمة، والبنية التحتية، وتمويل النشاط التجاري والصناعي، وديناميكية الأسواق، والتكلفة والإنتاجية، والابتكار والتطور التقني، والاستراتيجيات التجارية.

المصدر: البيان

تعليق

إن مفهوم التنافسية قد يعني أشياء مختلفة وفقاً لمستوى التحليل. فعلى سبيل المثال تنافسية منشأة ما ترتبط بحجم السوق والربحية - والتنافسية هنا تعني قدرة المنشأة على تقديم سلعة ذات جودة عالية بتكلفة منخفضة عن المنافسين الآخرين. أما على مستوى الصناعة، فيتم تحديد درجة التنافسية عن طريق الميزان التجاري و إجمالي الأرباح وإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر مفهوم "تنافسية الدولة" أكثر تعقيداً، وقد جذب هذا المفهوم انتباه المفكرين وواضعي السياسات منذ الثمانينات مع تسارع وتيرة العولمة حيث حاول العديد منهم تحديد العوامل المؤثرة على مجال التنمية وتحديد مصادر النمو في الدول المختلفة. وهناك عدة تعريفات لتنافسية الدولة، منها ما يلي: "القدرة على إنتاج سلع وخدمات طبقاً لمعايير ومتطلبات الأسواق الدولية مع توفير مستوى معيشة مرتفع للمواطنين يزداد ارتفاعاً واستدامة على المدى الطويل." (المجلس الأمريكي لسياسة التنافسية 1992) - "قدرة دولة ما على تحقيق معدلات نمو سريعة ومتواصلة في متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي على مدى فترات طويلة." (المنتدى الاقتصادي العالمي - تقرير التنافسية العالمية 1996) - "تدعيم قدرة المنشآت والقطاعات الإنتاجية والمناطق والدول والأقاليم على تحقيق مستويات عالية نسبياً في معامل الدخل (factor income)، ومعامل التوظيف (factor employment)، في ظل ظروف المنافسة الدولية." (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1996) - "هي أحد مجالات المعرفة الاقتصادية التي تقوم على تحليل الحقائق والسياسات التي تحدد قدرة دولة ما على خلق والحفاظ على بيئة تضمن استمرارية نمو مؤسساتها وازدياد قيمتها وتحقيق المزيد من الرخاء لشعبها." (المعهد الدولي لإدارة التنمية - الكتاب السنوي للتنافسية 2003) - "تتضمن التنافسية عوامل الإنتاجية، والكفاءة، والربحية، ولكنها ليست هدفاً في حد ذاتها لأنها تمثل مجموعة من العوامل المهمة التي تهدف إلى تحقيق مستوى معيشة أعلى وتحقيق الرخاء الاجتماعي - فهي تعد الأداة لتحقيق تلك الأهداف. وعلى المستوى العالمي، تقدم التنافسية القاعدة التي على أساسها يمكن زيادة مكاسب الأفراد بدون حدوث التضخم كأثر سلبي لهذه المكاسب ويكون ذلك عن طريق رفع مستوي الإنتاجية وتحسين الكفاءة في إطار التخصص الدولي." (المجموعة الاستشارية للتنافسية "تعزيز التنافسية الأوروبية"، ومن أهم التعريفات الخاصة بالتنافسية والقائمة أساساً على أفكار بورتر تلك التي يتبناها التقرير العالمي للتنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي الدولي: " هو مجموعة العوامل، والسياسات، والمؤسسات التي تحدد مستوى إنتاجية دولة ما وبالتالي تحدد مستوى الرخاء الاقتصادي".

الدولية



اليونان ترى احتمالاً لخفض مستحقات حملة السندات 50%

صفحة 02 ◀

ضخ 420 مليار يورو في البنوك الأوروبية حتى الآن

صفحة 02 ◀

الاقليمية



حكومات عربية قد تشتري أدون الخزائن المصرية لخفض فوائدها المرتفعة

صفحة 03 ◀

السعودية ستشارك في الدعم المالي لدول الربيع العربي البالغ 38 مليار دولار

صفحة 03 ◀

المحلية



تكلفة سندات دبي تتراجع رغم العواصف العالمية

صفحة 05 ◀

"نخيل" تفاجئ الأسواق بـ 860 مليوناً أرباحاً صافية

صفحة 05 ◀

المقال الأسبوعي

النقعات العامة : ظاهرة التزايد والآثار الاقتصادية

صفحة 06 ◀



25 سبتمبر 2011

تقارير: اليونان ترى احتمالاً لخفض مستحقات حملة السندات 50%

قالت صحيفتان يونانيتان إن وزير المالية اليوناني أبلغ مشرعين بأنه يرى ثلاثة احتمالات لحل أزمة الديون أحدها يتعلق بتخلف محكوم عن سداد الديون مع خفض مستحقات حملة السندات بنسبة 50 بالمائة. ونفى متحدث باسم الحكومة هذه التقارير التي أشارت إلى أن الاحتمالين الآخرين هما التخلف المفاجئ عن السداد أو تطبيق خطة إنقاذ ثانية قيمتها 109 مليارات يورو (146 مليار دولار) اتفقت اليونان عليها مع مقرضيهما يوم 21 يوليو. ونقلت صحيفة تانيا عن شخص استمع إلى كلمة ألقاها وزير المالية ايفانجيلوس فينيزيلوس أمام نواب الحزب الاشتراكي الحاكم في البرلمان قوله إن الوزير ذكر أنه "سيكون أمراً خطيراً طلب" خفض المستحقات بنسبة 50 بالمائة... سيتطلب هذا موافقة وتنسيقاً بين العديد من الأطراف". وقالت متحدثة باسم وزارة المالية انه لا يمكنها التعليق على التقارير لكن نائب المتحدث باسم الحكومة ذكر أن أثينا ستلتزم بخطة الإنقاذ التي اتفقت عليها مع دائن قبل شهرين. وأضاف "ما نختاره (اليونان) هو البقاء في قلب أوروبا من خلال تنفيذ القرارات التي اتخذت في 21 يوليو... يتمثل التحدي الأكبر في تجنب التخلف عن السداد أو الانهيار".

المصدر: رويترز

مجموعة العشرين تتعهد بدعم البنوك وتتطلع لتعزيز صندوق منطقة اليورو

تعهدت أكبر اقتصادات العالم بالعمل على الحيلولة دون أن تقوض أزمة الديون الأوروبية البنوك وأسواق المال وقالت انه يمكن تعزيز صندوق إنقاذ منطقة اليورو. واستجابة لضغوط المستثمرين تعهد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتهدئة النظام المالي العالمي. وقالت المجموعة التي تضم الولايات المتحدة والصين في بيان "نتعهد باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على استقرار الأنظمة المصرفية والأسواق المالية". وترأست أسهم العديد من البنوك الأوروبية وارتفعت تكاليف التمويل مع قلق المستثمرين حيال تعرض البنوك لديون اليونان وغيرها من الدول الأوروبية المثقلة بالديون. ودفعت تعهدات مجموعة العشرين اليورو للارتفاع في بداية التعاملات الأوروبية يوم الجمعة كما صعدت الأسهم الأوروبية وقلصت الأسهم الآسيوية خسائرها. ومن المتوقع أن تفتح الأسهم الأمريكية على ارتفاع. وفي إشارة إلى أن منطقة اليورو تعمل على زيادة حجم صندوق الإنقاذ المالي الذي يبلغ 440 مليار يورو ذكر بيان المجموعة أن الدول الأعضاء في المنطقة ستطبق "إجراءات لزيادة مرونة آلية الاستقرار المالي الأوروبية وتعظيم تأثيرها" بحلول الاجتماع الوزاري المقبل للمجموعة في أكتوبر. ولم تصدر تفاصيل عن كيفية التعديل المحتمل لآلية الإنقاذ المالي لكن وزير المالية الفرنسي فرانسوا بارزان استخدم كلمة "زيادة حجم الصندوق برأس مال مقترض" في تصريحاته للصحفيين. وكانت الولايات المتحدة قد اقترحت فيما سبق أن تزيد أوروبا حجم آلية الاستقرار المالي برأس مال مقترض لزيادة فاعليتها في حماية منطقة اليورو وبنوكها.

المصدر: رويترز

المفوضية الأوروبية: ضخ 420 مليار يورو في البنوك الأوروبية حتى الآن

قالت المفوضية الأوروبية يوم الجمعة إن البنوك الأوروبية حصلت بالفعل على 420 مليار يورو للمساعدة في إعادة رسمتها وإنها أفضل حالا مما كانت قبل ثلاث سنوات. وقال وليفييه بيلي المتحدث باسم المفوضية في مؤتمر صحفي "إعادة رسملة البنوك الأوروبية عملية مستمرة.. هذا أمر يحدث بالفعل". وأضاف "إنها مستمرة منذ 2008.. وهذا أمر جدير بالتذكر. قيمة إعادة رسملة البنوك الأوروبية 420 مليار (يورو)". وفتلت ثمانية بنوك في اختبارات التحمل الأوروبية هذا الصيف واعتبرت 16 أخرى بنوكاً ضعيفة. ويساور المستثمرين القلق بشأن قدرة البنوك الأوروبية على التعامل مع تخلف يوناني محتمل عن سداد الديون. وقال بيلي إن الأمر متروك لكل بنك أن يضع خطة إذا احتاج لزيادة رأسماله. وأضاف "لا توجد خطة أوروبية كبيرة لإعادة رسملة البنوك".

المصدر: رويترز

العقود الآجلة للنفط الأمريكي تنهي الأسبوع منخفضة 8.11 دولار للبرميل

أقلت أسعار العقود الآجلة للنفط الأمريكي منخفضة يوم الجمعة بعد جلسة تعاملات متقلبة مع ظهور مخاوف جديدة بشأن منطقة اليورو لتزيد التشاؤم الاقتصادي وهو ما دفع الأسعار لتهدب بأكثر من 9 بالمائة هذا الأسبوع. وأنهى الخام الأمريكي الخفيف للعقود تسليم نوفمبر تشرين الثاني جلسة التعاملات في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) منخفضة 66 سنتاً أو 0.82 بالمائة ليسجل عند التسوية 79.85 دولار للبرميل بعد أن تراوح في نطاق من 77.55 دولار الي 81.81 دولار. وينهي الخام الأمريكي الأسبوع على خسائر قدرها 8.11 دولار أو 2ر9 بالمائة هي أكبر هبوط أسبوعي من حيث النسبة المئوية منذ الأسبوع المنتهي في 6 مايو

المصدر: رويترز

تريشييه: المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي زادت بشكل كبير

قال جان كلود تريشييه رئيس البنك المركزي الأوروبي إن المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي في الاتحاد الأوروبي زادت بشكل كبير وحث السلطات على اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي للمشاكل الحالية. وأضاف تريشييه قائلاً في كلمة أمام لجنة بريتون وودز "على مدى الأشهر القليلة الماضية انتقلت وطأة الدين السيادي من الاقتصاد الأصغر حجماً إلى بعض من دول الاتحاد الأوروبي الأكبر حجماً". ومضى قائلاً "علامات الاجتهاد واضحة في كثير من أسواق السندات الحكومية الأوروبية في حين ان التقلبات الكبيرة في سوق الاسهم تشير الي ان التوترات انتشرت في ارجاء اسواق رأس المال حول العالم". وفي الأشهر القليلة الماضية اضطر البنك المركزي الأوروبي لاتخاذ إجراءات كان قد توقع عن استعمالها مع تصاعد أزمة الدين السيادي في منطقة اليورو وسط تهديد بامتدادها إلى إيطاليا وإسبانيا

المصدر: رويترز

25 سبتمبر 2011

البيلاوي: حكومات عربية قد تشتري أذون الخزانة المصرية لخفض فوائدها المرتفعة

قال نائب رئيس الوزراء المصري وزير المالية د. حازم البيلاوي "إن الحكومات العربية أو أذرعها الاستثمارية قد تشتري أذون الخزانة المصرية لمساعدة الحكومة على تقليص الفوائد المرتفعة على تلك الأذون والتي قفزت لأعلى مستوياتها منذ 2008". وكشف البيلاوي في مقابلة معه بواشنطن أن مصر تجري محادثات مع السعودية والإمارات العربية المتحدة لشراء الأدوات المالية من أذون خزانة وصكوك وسندات. وأضاف: "هذا الأمر قد يتحقق في أي وقت لكننا لم ننته بعد من الاتفاق، كما أننا نشعر فعلياً بالقلق من ارتفاع أسعار الفائدة". وكان الدكتور حازم البيلاوي قد غادر القاهرة متوجهاً إلى واشنطن لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي. وأكد وزير المالية أن الاقتصاد المصري الحقيقي لم يتأثر سوى بشكل طفيف خلال الفترة الماضية، لكننا في حاجة ماسة إلى سيولة نقدية عاجلة، وعلى المستثمرين ومؤسسات التمويل الدولية ألا يتبعوا سياسة "انتظر وشاهد".

المصدر: وكالة أنباء الشرق الأوسط

العساف: السعودية ستشارك في الدعم المالي لدول الربيع العربي البالغ 38 مليار دولار

أكد وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم العساف أن المملكة العربية السعودية ستشارك بجانب دول عربية أخرى ومؤسسات دولية مانحة في الدعم المالي المقدم لدول الربيع العربي البالغ قيمته 38 مليار دولار. وفي لقاء خاص على هامش جلسات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقدة في واشنطن، قال العساف إن مبلغ 38 مليار دولار صدر عن تجمع "دوفيل" في فرنسا الذي شاركت فيه الدول العربية المناحة وتلك التي تحتاج إلى المساعدة. وأوضح أن تمويل هذا المبلغ سيكون من خلال مؤسسات مالية دولية وبعض الدول العربية إلى جانب مؤسسات مالية أخرى إقليمية منها صندوق النقد العربي والبنك العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك البنك الإسلامي. وأوضح وزير المالية السعودي أن صندوق النقد الدولي يسهم في برنامج دعم الدول الأوروبية عبر الموارد الرئيسية للصندوق كراس المال والتسهيلات المالية التي تسهم فيه المملكة باعتبارها عضواً في الصندوق. وحول الواقع الحالي للاقتصاد العالمي، أشار العساف إلى أنه يعاني من أزمة ثقة، نابعة من تدني ثقة مجتمع الأعمال في قدرة الاقتصاد الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة واليابان على مواجهة المشكلات المالية التي تواجهها حالياً.

المصدر: العربية نت

رئيس البورصة المصرية يتعهد بالعمل على جذب شركات جديدة للسوق

قال الرئيس الجديد للبورصة المصرية إن الهدف الأساسي للبورصة في الفترة المقبلة سينصب على جذب شركات جديدة للقيود بالسوق وتفعيل بورصة النيل وإعادة العمل بالجلسة الاستكشافية ونظام التداول في ذات الجلسة. وأضاف محمد عمران في مؤتمر صحفي يوم السبت "سنحاول جذب شركات جديدة للقيود بالسوق. سنكون عاملاً مساعداً لأي شركة ترغب في القيد بشرط أن تنطبق عليها قواعد القيد". وأصدر رئيس الوزراء عصام شرف قراراً الأربعاء الماضي بتعيين عمران رئيساً للبورصة المصرية خلفاً لمحمد عبد السلام الذي كان يقوم بأعمال رئيس البورصة منذ استقالة رئيسها السابق خالد سري صيام في مارس. وأشار عمران المتخصص في مجال الأسواق المالية وحوكمة الشركات وتمويلها إلى أن "إدارة القيد بالبورصة ستجلس بشكل مستمر مع الشركات الراغبة في القيد بالبورصة ومحاولة مساعدتها وسنجلس أيضاً مع الشركات العائلية الكبيرة لمحاولة جذبها للطرح بالبورصة". وقال عمران الذي شغل من قبل منصب نائب رئيس البورصة من 2006 إلى 2010 "لست غريباً على البورصة. سأعمل على إعادة العمل بالجلسة الاستكشافية ونظام التداول في ذات الجلسة وتفعيل بورصة النيل خلال الفترة المقبلة". كانت هيئة الرقابة المالية علقت العمل بنظام T زائد 0 / آليات البيع والشراء في ذات الجلسة وأوقفت العمل بالجلسة الاستكشافية عند استئناف التداول في السوق في 23 مارس عقب إغلاقها في 30 يناير كانون الثاني بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 25 يناير.

المصدر: رويترز

25 سبتمبر 2011

تكلفة سندات دبي تتراجع رغم العواصف العالمية

أكد خبراء ومستولون ماليون أن سندات دبي تسجل أداء جيداً مقارنة بأداء مثيلاتها في الأسواق المتقدمة والصاعدة ، وذلك على نحو عكسه معدل مفايضة مخاطر الائتمان الذي يبلي بلاء طيباً بالنسبة لأدوات الدين المرتبطة بإمارة دبي ، وذلك رغم أن هذا المعدل في متوسطه العالمي صار في الوقت الراهن معبئاً بمخاطر عالية نابعة من الأزمات الاقتصادية في مقدمتها أزمات الديون السيادية الأوروبية. فضلاً عن المخاطر المرتبطة بالاضطرابات السياسية الإقليمية ورغم إقرار الخبراء بأن ارتفاع تكلفة إصدار السندات أفضى إلى إرجاء شركات من العيار الثقيل في الإمارات خططها الخاصة برفع رؤوس أموالها من خلال اللجوء إلى أسلوب طرح السندات ، إلا أنهم في المقابل ، مازالوا يتوقعون عمليات إدراج لسندات ذات جودة عالية في السوق الإماراتي ، ومازالوا ينصحون بأن تقوم الشركات بتنويع محفظة التزاماتها بين الديون القصيرة والطويلة الأجل لتفادي وتقليل المخاطر ، حتى لو كانت تكلفة التنويع تفوق تلك التي تتحملها الشركة في حالة النأي بنفسها عن التنويع .

المصدر: البيان

المركزي يؤكد على الربط الثابت لسعر الصرف مقابل الدولار: سياسة تسعير الدرهم أساس الاستقرار

أكد المصرف المركزي أن الربط الثابت لسعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأميركي يمثل أساس السياسة النقدية في الدولة، مشيراً إلى أن هذه السياسة ساهمت في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في الدولة. وكشفت مصادر مصرفية رسمية عن أنه استناداً لهذا الربط الثابت يقوم المصرف المركزي بتغيير سعر الفائدة على إعادة شراء شهادات الإيداع التي يصدرها فيما يعرف بعمليات "الريبو" حسب تغير سعر الفائدة على الأموال الاتحادية في الولايات المتحدة الأميركية. وذكر أحدث تقرير للمصرف المركزي حول السياسات والمؤشرات النقدية في الدولة خلال الربع الثاني من عام 2011 أنه نظراً لتحسن مؤشرات السيولة فقد بقي سعر الفائدة على "الريبو" خلال الربع الثاني من العام الحالي على نفس المستوى 1% وهو المستوى المعمول به منذ الانخفاض الذي تقرر في يناير 2009 بهدف دعم النشاط الاقتصادي المحلي وتعزيز الثقة في الأعمال كما بقي سعر الفائدة على تسهيلات دعم السيولة لدى البنوك خلال الربع الثاني من العام الحالي عند نفس مستواه البالغ 1.5% منذ سبتمبر عام 2009 عندما تم تخفيضه للحد من تكلفة تمويل النشاطات الاقتصادية والاستثمارية. وبالنسبة لتطورات عرض النقد ذكر التقرير أن نسبة زيادة عرض النقد (ن 0) الذي يتكون من النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك بقيت خلال الربع الثاني من العام الحالي عند نفس مستواها خلال الربع الأول بواقع 3.8%. وأشار إلى أنها نسبة مرتفعة مقارنة بانخفاض حدود 0.7% خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وبلغ عرض النقد (ن 0) 51.5 مليار درهم في نهاية شهر يونيو الماضي.

المصدر: البيان

"نخيل" تفاجئ الأسواق بـ 860 مليوناً أرباحاً صافية

فاجأت شركة "نخيل" العقارية الأسواق المحلية والعالمية بأرباح صافية بلغت قيمتها 860 مليون درهم في نهاية السنة المالية 2010، نتجت عن ارتفاع وتيرة النشاط في أعمال الشركة المتنوعة . وصرح علي راشد لوتاه، رئيس مجلس إدارة "نخيل"، أن الشركة حققت أرباحاً صافية بقيمة 860 مليون درهم للعام 2010، الذي شهد في بدايته الإعلان عن تنفيذ خطة إعادة هيكلة الشركة وجدولة ديون بقيمة 48 مليار درهم (13 مليار دولار) . وأوضح لوتاه، في تصريحات خاصة لـ "الخليج"، بشأن عام 2011 أن إيرادات الشركة شهدت نمواً على صعيد إدارة وتأجير الأصول المملوك بالكامل بمعدل يتراوح بين 10 و15% منذ بداية العام الجاري، كما ارتفعت نسب إشغال الوحدات السكنية، الذي يزيد عددها على 20 ألف وحدة إلى أكثر من 70%، وهي بنمو متزايد . بالإضافة إلى تحسن قدرة العملاء على سداد التزاماتهم المالية . مشيراً إلى ارتفاع قيمة أصول الشركة في كل من مشروع "النخلة جميرا" و"جزر جميرا" بمعدلات ملحوظة . وأشار إلى أن الشركة نجحت في إبرام العديد من صفقات البيع الأشهر الماضية منذ بداية العام الجاري ، 2011 تركزت غالبيتها على الأراضي، ما انعكس إيجاباً على صعيد نمو الإيرادات المالية بنسبة وصلت إلى 20% لغاية الآن وهو ما يبشر بنتائج جيدة لهذا العام . وأكد رئيس مجلس إدارة "نخيل"، أن هذه النتائج هي رد صريح على جميع الأقاويل المغرضة التي صدرت سابقاً عن بعض الجهات ووسائل الإعلام التي حاولت التشكيك في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها لشركائها في إطار خطة إعادة الهيكلة . وقال لوتاه: "يأتي إعلان "نخيل" عن نتائج الأرباح خطوة مهمة ودفعاً قوية لتاريخ الشركة، التي كانت ولا تزال لاعباً رئيسياً في السوق العقاري المحلي، للمضي قدماً نحو المستقبل والالتزام بعودنا لعملائنا وشركائنا الإستراتيجيين لتنفيذ مشاريعنا التطويرية ومواصلة السعي لتوفير الحلول لهم في مشاريعنا الطويلة الأجل".

المصدر: الخليج



25 سبتمبر 2011

دبي مستمرة في دعم استثماراتها الإستراتيجية

قال محمد إبراهيم الشيباني، مدير ديوان صاحب السمو حاكم دبي الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، إن حكومة دبي، لا تتوقع أن يواجه مركز دبي المالي العالمي للاستثمار، التابع لمركز دبي المالي العالمي، أو المنطقة الحرة في جبل علي، أي صعوبات في ما يتصل بإعادة تمويل السندات التي ستستحق في العام المقبل. نقلت عنه وكالة "بلومبيرغ"، اضافته خلال مقابلة جرت في واشنطن: "سوف ندعم أي استثمارات إستراتيجية لدينا"، وتابع: "كما هي الحال بالنسبة لدبي، نحن مهتمون بدعم المؤسسات الحكومية، والشركات ذات الصلة بالحكومة، وأي شيء معتبر يعود بالنفع الكبير على الاقتصاد". وقال إن دبي، سوف تظل على ثبات، في ما يتعلق بدعم استثماراتها الإستراتيجية، بما في ذلك تلك التي تواجه إعادة تمويل الديون، كشأن مركز دبي المالي العالمي للاستثمار. وتابع قائلاً: "لقد استوعبنا بقدر كافٍ، الكيفية التي يتعين علينا أن نزاول وفقها أعمالنا". وفي ما يتعلق بعملية إعادة الهيكلة قال الشيباني: "لقد خططنا لاستكمال عملية إعادة الهيكلة، خلال خمس إلى ثماني سنوات. فلماذا نُقدّم على بيع أي شيء اليوم؟ فإذا قررنا بيع شيء، فسيكون ذلك على الأرجح، في وقت يلامس الخمس إلى ثماني سنوات؟ واستطرد الشيباني قائلاً إن "بعض الشركات الصغيرة، قد تكون بحاجة إلى إعادة هيكلة ديونها"، مشيراً إلى أن "بعض الشركات لديها تعرض، وإن كان بدرجة طفيفة، في قطاع العقارات، مبيناً أنها بحاجة إلى تسوية بعض أمورها، ومن ثم التركيز على النمو من جديد". وقال إن الحكومة قد لا تمد يد المساعدة نفسها لكافة الشركات، وأشار في هذا السياق، إلى أن مسؤولية إعادة هيكلة ديون شركة الأحواض الجافة العالمية، والبالغة 2.2 مليار دولار، تقع على عاتق شركتها الأم "دبي العالمية"، موضحاً: "أنا شخصياً، اعتقد ان مجموعة دبي العالمية، يجب أن تلعب فعلاً، دوراً رئيساً في دعم الأحواض الجافة العالمية، أكثر من دعم الحكومة".

المصدر: الخليج



25 سبتمبر 2011

النفقات العامة : ظاهرة التزايد والآثار الاقتصادية

إن ظاهرة ازدياد النفقات العامة ما هي إلا ظاهرة عامة ومستمرة في جميع الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية وأيا كان نظامها السياسي والاقتصادي ، وقد يحدث سنة معينة أن لا تزداد النفقات العامة أو إنها تتخفف ، ولكن ذلك لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر بزيادة النفقات العامة ويجب الإشارة إلى أن درجة الزيادة في النفقات العامة تختلف تبعاً للمكان والزمان.

أولاً - العوامل المحددة لحجم النفقات العامة

لم تكن النظرية المالية التقليدية بالربط بين الدخل القومي وبين حجم النفقات العامة وإنما سارت إلى أبعد من ذلك عندما حدد بعض كتابها نسبة الإنفاق العام من الدخل القومي فاقترح بعضهم أن تكون النسبة 15% وحددها آخرون بـ 16% وأن الحد الأقصى لنسبة الإنفاق العام من الدخل القومي والتي يجب أن لا تتعداه هي 25% وأن السبب الذي جعل النظرية المالية التقليدية تحدد هذه النسبة الضئيلة من الدخل القومي للإنفاق العام هي لأنها افترضت أن الإنفاق العام ذو طبيعة استهلاكية وبالتالي يجب أن تحدده في أضيق الحدود وعند افتراضها لحياضية النفقات العامة لم ترى حاجة للبحث في أنواعها وآثارها المختلفة لذا عمل التقليديون على تحديد الحجم الكلي للإنفاق العام وأهملوا حجمه ونوعه وحجم كل نوع . ومع أن هناك صلة قائمة بين حجم النفقات العامة والدخل القومي إلا أن هذه تهمل طبيعة النفقات العامة وكيف أن مقدارها يختلف باختلاف كل من الغرض منها وباختلاف آثارها والظروف الاجتماعية والاقتصادية في الدول فمثلاً الإنفاق العام على مشاريع التنمية الاقتصادية ينبغي أن تكون كبيراً في حين أن الإنفاق على نشاطات أخرى أقل أهمية يفترض أن يكون صغيراً ولهذا فإن المسألة تختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان . وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد عدة عوامل تحدد حجم الإنفاق العام وهذه العوامل هي دور الدولة والإيرادات العام وحالة النشاط الاقتصادي .

1 - دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي : لقد تم التطرق من قبل إلى أن الدولة تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الأنفاق عليها وان الحاجات العامة تنمو باستمرار مع توسع وظائف الدولة ولهذا فان دور الدولة يعد عاملاً محدداً لمقدار النفقات العامة حيث أن الأنفاق لا يتقرر إلا عند إشباع حاجة عامة أي عند تدخل الدولة ومن ثم فكلما كان دور الدولة كبيراً كلما كان حجم الإنفاق كبيراً أيضاً .

2 - حجم الإيرادات العامة : يتأثر حجم النفقات العامة والزيادة فيها بمقدار الإيرادات العامة ونسبة الزيادة فيها إذ أنه لا يمكن للدولة أن تنفق أموالاً تفوق الأموال التي تحصل عليها وذلك لان سلطاتها في الحصول على الإيرادات العامة محدودة .

3 - حالة النشاط الاقتصادي السائدة : تعد حالة النشاط الاقتصادي محدداً مهماً لحجم النفقات العامة فإذا كانت حالة الاقتصاد تعاني من ظاهرة الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار (ارتفاع معدلات التضخم) فان العلاج لذلك يقتضي تخفيض حجم النفقات العامة لان تخفيضها يؤدي إلى تقليل الطلب الفعال على السلع والخدمات وهذا يعني أن النفقات العامة تعد إحدى مكونات الطلب الكلي الفعال . وإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة الركود أي أن العرض الكلي من السلع والخدمات يفوق كثيراً الطلب الكلي عليها فان علاج ذلك يكون في زيادة حجم النفقات العامة لأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الدخول الموزعة والذي يقود إلى زيادة الطلب الكلي الفعال لمقابلة الزيادة في المعروض من السلع والخدمات .

ثانياً - الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

يقصد بالزيادة الظاهرية في النفقات العامة تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ويعزى معظم هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية من شأنها أن تزيد من حجم الإنفاق العام دون أن تؤدي إلى زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة ويمكن تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة هذه الظاهرة كما يأتي :

1 - انخفاض قيمة النقود : يقصد بانخفاض قيمة النقود هبوط القوة الشرائية للوحدة النقدية والذي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي يجب أن يدفع عدد أكبر من الوحدات النقدية من أجل الحصول على نفس السلعة أو الخدمة التي كان بالإمكان الحصول عليها في السابق بعدد أقل من الوحدات النقدية ويشير الانخفاض في قيمة النقود إلى أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرة في جزء منها وان هذا الجزء يتوقف على مدى هذا الانخفاض وهذا يعني أن الزيادة في النفقات العامة قد تعزى إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي وزعتها هذه النفقات .



25 سبتمبر 2011

2 - تغير القواعد المالية : قد تعزى الزيادة في النفقات العامة إلى تغير القواعد الفنية في أعداد الموازنة العامة من دولة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى إذ قد يترتب على حدوث هذه التغيرات في القواعد الفنية إلى الانتقال من الموازنة الصافية (والتي لا يدرج فيها المبالغ التي تنفقها الدولة بل يدرج فيها صافي الإيرادات) إلى الموازنة الإجمالية والتي يدرج فيها كل المصروفات والإيرادات التي تقوم بها الدولة ويتضح من ذلك أن أتباع الموازنة الإجمالية من شأنه أن تؤدي إلى ارتفاع رقم النفقات العامة ذلك الارتفاع الذي لا تقابله في حالة إتباع الدولة الموازنة الصافية . كما أن طرق إعداد الموازنة قد لا تختلف من حيث الشكل فحسب وإنما قد تختلف من حيث الجوهر والموضوع فقد تتناول الموازنة العامة نفقات الدولة التي تنفقها في المشروعات الاقتصادية التي تم تأميمها وفي أحيان أخرى قد لا يظهر مثل هذا النوع من النفقات في الموازنة وذلك لأنها قد تدرج في موازنة مستقلة .

3 - اتساع مساحة أقاليم الدولة وزيادة السكان : تتطلب زيادة عدد السكان واتساع مساحة الإقليم التي تبسط الدولة عليها سلطتها الحكومية إلى زيادة في الإنفاق الحكومي عامة فزيادة عدد أفراد المجتمع معناه إضافة أعباء جديدة على الدولة إذ عليها واجب توفير الأمن العام والعدالة وبناء المستشفيات والمدارس وما إلى ذلك من الحاجات العامة التي يحتاجها المجتمع . فزيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كلاهما لا تعد زيادة حقيقية لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة .

ثالثاً - الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية للمجتمع والناشئة عن هذه النفقات أو زيادة نصيب متوسط الفرد من الخدمات العامة وتشير الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى زيادة تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيرها من جوانب الحياة ويمكن أن نبين أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة وكما يأتي :

1 - الأسباب الاقتصادية :

أ- نمو الدخل القومي : تساعد الزيادة في معدلات الدخل القومي على زيادة النفقات العامة حيث أن زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي تمكن الدولة من أن تحصل على نسبة معينة من هذه العوائد (الدخل) عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها لتمتلك الدولة من خلالها من مقابلة نفقاتها المتزايدة أي أن هناك علاقة طردية بين الدخل القومي والنفقات العامة .

ب - انتشار المشروعات العامة : إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أخذ بالتزايد في معظم الدول سواء كان عن طريق توسع المشروعات القائمة أو من خلال إنشاء مشروعات جديدة لأسباب متعددة منها المساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع والتي يحتكر القطاع الخاص إنتاجها أو التي لا يرغب في إنتاجها بسبب عدم تحقيقها للأرباح أو بسبب أن إنتاجها يحتاج إلى موارد مالية كبيرة بتعذر على القطاع الخاص توفيرها وعلى أثر ذلك تنزايد النفقات العامة .

ج - دعم الدولة للمنتجين والمصدرين المحليين : تقدم الدولة إعانات متعددة مالية وغير مالية تشجع من خلالها المنتجين على الاستمرار في إنتاج السلع الضرورية وعرضها في السوق بأسعار مناسبة وكذلك تزيد من قدرة منتجات المصدرين الوطنيين على المنافسة في الأسواق العالمية .

د - حدوث الدورات الاقتصادية : تعمل الدولة على زيادة نفقاتها العامة في فترتي الكساد والازدهار ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بأنفاقها على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم منها والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخول الموزعة لاسيما وأنهم من ذوي الدخول المحددة ويتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يترتب عليه زيادة أكبر في الطلب الفعال . مما يؤدي إلى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في الأسواق من ناحية وإلى تحفيز المشاريع على التوسع في إنتاجها من ناحية أخرى ، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي . أما فترة الازدهار فإن قيام الدولة بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها يرافقها تطبيق سياسات مالية ونقدية (كزيادة الضرائب والتوسع في القروض العامة) للحد من ارتفاع معدلات التضخم التي تساير عملية زيادة الإنفاق الحكومي .



2 - الأسباب الاجتماعية : ومن أهم هذه الأسباب :

أ - زيادة عدد السكان والهجرة إلى المدن ، ب - تطور الوعي الاجتماعي

3 - الأسباب السياسية : تتأثر النفقات العامة بطبيعة الحكم السائد وأفكاره السياسية التي يعتنقها . كما أن انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الحكومة والاهتمام بالفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفضة ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها إضافة إلى أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد يدفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين الذي ترتب عليه زيادة في النفقات العامة كذلك فإن للتعاون الدولي ومساهمة الدولة في المنظمات الدولية والإقليمية واتساع رقعة التمثيل الخارجي تكلف الموازنة الكثير من النفقات .

4 - الأسباب الإدارية : لقد تمخض عن تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة ثم زيادة عدد الموظفين والعاملين وارتفاع تكاليف تسييرها ومن ثم زيادة النفقات العامة غير أن زيادة عدد الموظفين عن الحد الذي تحتاج إليه الإدارات وسوء التنظيم الإداري وانعدام التعاون والتنسيق في العمل بين الإدارات إضافة إلى الروتين المعقد تساهم كثيراً في زيادة النفقات العامة .

5 - الأسباب المالية : تميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث لم يتحدد القرض العام بمفهومه السابق من أنه مصدراً غير اعتيادياً تلجأ إليه الدولة في الظروف غير الطبيعية لزيادة إيراداتها العامة وقد تفرض على الدولة المقترضة شروطاً غير ميسرة من قبل المؤسسات المقرضة مما يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين (سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه) نتيجة لهذا الاقتراض . وقد تضاعلت هذه القيود نتيجة للجوء الدولة إلى إصدار سندات ذات أجال وفئات مختلفة وتشجع الأفراد على الاكتتاب فيها من خلال المزايا التي ترافق عملية طرح السندات كإعفاء من الفوائد والضرائب وغيرها من المحفزات وقد تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري إذا أصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة كما أن اللجوء إلى القرض العام قد أدى إلى زيادة خدمة الدين ومن بعد إلى زيادة النفقات العامة كما أن وجود فائض في الإيرادات العامة أو مال احتياطي غير مخصص قد يغري الدولة بإنفاقه في وجوه غير ضرورية مما يزيد من النفقات العامة .

6 - الأسباب القانونية : إن تطور المبادئ القانونية وتقرير مسؤولية الدولة أمام القضاء نتيجة لما يلحق الأفراد من أضرار من قبل دوائر الدولة وموظفيها سواء أكان بتعمد أو نتيجة خطأ أو إهمال أو نتيجة القيام بمشروع مثل إنشاء جسر تسبب في تصدع جدران العقارات القريبة ، بل حتى لو اقتضت المصلحة العامة الاستيلاء على بعض الأراضي والدور للصالح العام ، فعلى الدولة تعويض أصحابها بما يناسب القيمة وقت الاستيلاء كل ذلك يساهم في زيادة النفقات العامة .